مذكرة لأغراض الحفظ بالسجلات

اجتماع المدير العام مع أعضاء مكتب المجلس التنفيذي

٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧

المشاركون

الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام
الدكتور أسعد حافظ (باكستان)، رئيساً
السيد فيليب ديفيز (فيجي)، نائباً للرئيس
الدكتورة جوسيلين نيجيمبيريه (بوروندي)، نائباً للرئيس
السيدة سارة لاولي (كندا)، نائباً للرئيس
الدكتور فيروج تانغشارأوينساثين (تايلند)، نائباً للرئيس

تعذر حضور: الأستاذ ماكسوت كولزانوف (كازاخستان)، المقرر

أمانة الاجتماع
الدكتورة سينيت فيسيها، المستشار الأول للمدير العام
الدكتور تيموثي أرمسترونغ، مدير الأجهزة الرئاسية
السيد ستيفن سولومون، كبير المسؤولين القانونيين
السيدة جينا فيا، مسؤول العلاقات الخارجية، الأجهزة الرئاسية
السيدة جين نيكلسون، منسق خدمات اللغات
السيدة لورنس فيركامين، مساعد الشؤون البروتوكولية

المراقبون
الدكتور محمود فكري، المدير الإقليمي لشرق المتوسط
الدكتور محمد أساي، رئيس المكتب القطري، باكستان
الدكتور جواد محجور، مدير إدارة البرامج، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

١- الغرض من الاجتماع

اجتمع المدير العام وأعضاء مكتب المجلس التنفيذي في إسلام آباد، باكستان في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧. وتولى رئيس المجلس التنفيذي رئاسة الاجتماع.

وتمثلت أهداف الاجتماع فيما يلي:

- استعراض مسودة جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس المقرر عقدها في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، وفقاً للمادة ٨ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي؛
- فحص المعايير والعوامل الخاصة بتحديد أولويات الاقتراحات، لتطبيقها على أساس تجريبي بما يتماشى مع المقرر الإجرائي للمجلس م ت١٤١(٨) بشأن إصلاح تصريف الشؤون، وتقديم التعليقات للأمانة بشأن استخدام أداة تحديد الأولويات؛
- إطلاع أعضاء المكتب على أحدث المستجدات بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي؛
- تقديم تقرير حول المشاورة المعنية بأساليب عمل الأجهزة الرئاسية والنظام الداخلي للمجلس التنفيذي.

٢- جدول الأعمال المؤقت للمجلس التنفيذي في دورته الثانية والأربعين بعد المائة

اقترح أعضاء مكتب المجلس التنفيذي (هيئة المكتب)، في اجتماعها السابق المنعقد في الفترة من ٣١ تموز/ يوليو إلى ١ آب/ أغسطس ٢٠١٧، إعادة تنظيم جدول أعمال الدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي طبقاً لإطار جديد تحت ست فئات:

(١) افتتاح أعمال الدورة واعتماد جدول الأعمال

(٢) حوار مع المدير العام

(٣) القضايا التي تحظى بأولوية استراتيجية: القضايا البرمجية وقضايا تصريف الشؤون والقضايا الإدارية

(٤) قضايا تقنية أخرى

(٥) القضايا الإدارية والتنظيمية وقضايا تصريف الشؤون

(٦) مسائل للعلم

واقترح أعضاء مكتب المجلس التنفيذي نقل البند الخاص بـ "استئصال شلل الأطفال" والبند الخاص بـ "التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة" إلى مسودة جدول الأعمال المؤقت لجمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين، ليتبقى في جدول الأعمال ما مجموعه ٣٤ بنداً.

وعُممت مسودة جدول الأعمال المؤقت على الدول الأعضاء في ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٧. وتقدمت الدول الأعضاء بعشرة اقتراحات بشأن إدراج بنود إضافية في جدول الأعمال، بحلول الموعد النهائي في ٢١ أيلول/ سبتمبر. وتم تعميم هذه الاقتراحات على أعضاء المكتب قبل انعقاد الاجتماع، إلى جانب المذكرات الإيضاحية المصاحبة ومذكرات الإحاطة الخاصة بالأمانة. كما تم تزويد مسؤولي المجلس بأداة تحديد أولويات الاقتراحات التي وافق عليها المجلس التنفيذي (م ت١٤١(٨)) لاستخدامها في هذه المناسبة على أساس تجريبي. وتمت الإشارة إلى أن مسؤولي المجلس كُلِّفوا بتقديم تقرير إلى المجلس في دورته الثانية والأربعين بعد المائة حول خبرتهم في استخدام أداة تحديد الأولويات.

وفيما يتعلق بعملية النظر في الاقتراحات العشرة، اقترح الرئيس توزيع الدرجات المأخوذة من أداة تحديد الأولويات عقب المناقشة النوعية والسياقية لكل اقتراح. وجاء هذا المقترح عقب تعليقات من أعضاء المكتب ذكرت أنه ينبغي تجنب النهج "الآلي"؛ وأن أعضاء المكتب يختبرون الأداة فحسب وأنه ينبغي للأداة أن تيسر النظر من جانبهم لا أن تقيده؛ وأنه ينبغي النظر بدقة في سياق كل اقتراح؛ وأنه ينبغي أن يُوضع في الحسبان غرض المجلس التنفيذي وبنود جدول الأعمال الحالي؛ وأنه ينبغي المحافظة على ممارسات توافق الآراء المتوطدة لدى أعضاء المكتب عند النظر في الاقتراحات.

واقترح الرئيس أن ينظر أعضاء المكتب في التوصيات التالية، بهدف تيسير القرار النهائي للمجلس بشأن التعامل مع الاقتراحات الإضافية:

الخيار ١: تأييد إدراج الاقتراح في جدول الأعمال

الخيار ٢: الجمع بين الاقتراح وبين بند آخر في جدول الأعمال

الخيار ٣: التأجيل إلى دورة قادمة للمجلس التنفيذي

الخيار ٤: التأجيل إلى جمعية الصحة العالمية

الخيار ٥: عدم إدراج الاقتراح، إذا اقتضت الظروف.

وعرض نائب الرئيس من فيجي أن ينسحب من مناقشة البند المقترح من بلده. ونوه المكتب بالعرض، ولكنه لم يعتبر ذلك ضرورياً في ضوء ممارسات أعضاء المكتب في حالات من ذلك القبيل وفي ضوء الرغبة في تحاشي إرساء سابقة قد تؤدي إلى تعقيد الاقتراحات الواردة من البلدان الممثلة فيما بين أعضاء المكتب.

وأشار أعضاء المكتب إلى أنهم واجهوا جميعاً تحديات في تطبيق أداة تحديد الأولويات، واتفقوا بالتالي، لأسباب تتعلق بتسريع وتيرة الاجتماع، على مناقشة خبراتهم في استخدام الأداة بغرض إعداد تقريرهم للمجلس التنفيذي في وقت لاحق. انظر أيضاً القسم ٣ من هذه المذكرة لأغراض الحفظ بالسجلات.

بنود جدول الأعمال الجديدة

فيما يتعلق بالاقتراحات الخاصة ببنود جدول الأعمال الإضافية المتلقاة من الدول الأعضاء، أوصى أعضاء مكتب المجلس التنفيذي بما يلي:

- **تأييد إدراج** البند المقترح من حكومة الاتحاد الروسي بشأن السل في جدول الأعمال المؤقت **للدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي**، تحت القضايا التي تحظى بأولوية استراتيجية، والتوصية بتعديل عنوان الاقتراح من "تنفيذ الالتزامات الصادرة عن مؤتمر المنظمة الوزاري الأول بشأن وضع نهاية للسل في حقبة التنمية المستدامة: استجابة متعددة القطاعات" ليصبح "التحضير لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بوضع نهاية للسل" المقرر عقده في عام ٢٠١٨، ما يوسع بالتالي من نطاق بند جدول الأعمال.

- **تأجيل** البند الخاص بـ "العمل العالمي بشأن سلامة المرضى" المقترح من حكومة المملكة المتحدة **إلى دورة قادمة للمجلس التنفيذي**، عقب مناقشة "أيام الصحة العالمية" في دورة قادمة للمجلس علاوةً على اختتام العملية الخاصة بالموافقة على برنامج العمل العام الثالث عشر من جانب جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين، حيث يُتوقع أن تكون سلامة المرضى عنصراً مهماً في المناقشات المعنية ببرنامج العمل العام فيما يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة.

- **تأجيل** البند الخاص بـ "إطار المشاركة للقطاع الخاص في تقديم الرعاية الصحية صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة" المقترح من حكومة الفلبين **إلى دورة قادمة للمجلس التنفيذي**، لحين ظهور حصيلة العمل الجاري والموافقة على برنامج العمل العام الثالث عشر.

- **عدم إدراج** البند الخاص بـ "صحة العمال" في جدول الأعمال المؤقت **للدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي**، والمقترح من حكومتي سري لانكا وجمهورية تنزانيا المتحدة تحت الاقتراحين المعنونين، بالترتيب، "متابعة القرار ج ص ع٦٠-٢٦ صحة العمال: خطة العمل العالمية في سياق أهداف التنمية المستدامة" و"صحة العمال: متابعة خطة العمل العالمية للمنظمة لما بعد ٢٠٠٨-٢٠١٧"، مع الإشارة إلى أن التقرير المرحلي حول تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن صحة العمال ٢٠٠٨-٢٠١٧ سيُعرض على جميع الدول الأعضاء في جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين في عام ٢٠١٨ وفقاً للقرار ج ص ع٦٠-٢٦.

- **عدم إدراج** البند الخاص بـ "تسريع وتيرة العمل من أجل الوقاية من الغرق على مستوى العالم" المقترح من حكومة فيجي في جدول الأعمال المؤقت **للدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي**، واسترعاء انتباه المدير العام إلى ضرورة تعزيز الدعوة على المستوى القطري في هذا المجال وإذكاء الوعي بالإرشادات الحالية بشأن الوقاية من الغرق.

- **عدم إدراج** البند الخاص بـ "اليوم العالمي لداء شاغاس" المقترح من حكومة البرازيل في جدول الأعمال المؤقت **للدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي**، مع الإشارة إلى القلق حول تزايد انتشار "أيام" الصحة المتخصصة وضرورة النظر بشكل شامل من جانب الدول الأعضاء في تكاليف مثل هذه "الأيام" والفوائد المجنية منها. ورأى أعضاء المكتب أنه من المناسب إدراج اعتبار من هذا القبيل في دورة قادمة

للمجلس التنفيذي تحت القضايا الإدارية والتنظيمية وقضايا تصريف الشؤون، وطلبوا من الأمانة إعداد تحليل للمسألة يشمل رسم خرائط الأيام/الأسابيع العالمية وتقييم مدى فعاليتها.

- **عدم إدراج** البند الخاص بـ "إقامة يوم عالمي لسلامة الأغذية" في جدول الأعمال المؤقت **للدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي**، استناداً إلى نفس داعي القلق. ولكن بملاحظة ما خلصت إليه هيئة الدستور الغذائي بشأن إقامة "يوم عالمي لسلامة الأغذية" وقرار منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٧/١١ بشأن إحياء "اليوم العالمي لسلامة الأغذية"، أوصى أعضاء مكتب المجلس التنفيذي بأن يبعث المدير العام برسالة رسمية إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة تؤيد نقل القرار المذكور لمنظمة الأغذية والزراعة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

- **عدم إدراج** البند الخاص بـ "دور التعاون الإقليمي في الإصلاحات التنظيمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها" المقترح من حكومة الفلبين في جدول الأعمال المؤقت **للدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي**، نظراً لوجود مسألة الأمراض غير السارية بالفعل في جدول الأعمال.

- **عدم إدراج** البند الخاص بـ "الصحة والموارد البشرية" المقترح من حكومة الفلبين في جدول الأعمال المؤقت **للدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي**، لأنه سبق مناقشة هذه القضية مؤخراً تحت بند "العمل من أجل الصحة: خطة عمل خمسية بشأن العمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي الشامل ٢٠١٧-٢٠٢١" الذي اعتُمِد في أيار/ مايو ٢٠١٧ في جمعية الصحة العالمية السبعين، ولأن المناقشات ستتواصل في المنتدى العالمي الرابع بشأن الموارد البشرية الصحية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، ولأن الاقتراح يحظى بتركيز إقليمي وليس بتركيز عالمي؛ ودعوة أعضاء اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ كي ينظروا، حسب الاقتضاء، في إدراج هذا البند في جدول أعمال الاجتماع المقبل للجنة الإقليمية.

بنود أخرى

أشار أعضاء مكتب المجلس التنفيذي إلى أنهم اقترحوا، في اجتماعهم السابق، إدراج تخطيط الانتقال في مجال شلل الأطفال في جدول الأعمال بوصفه قضية تحظى بأولوية استراتيجية، ونقل مسألة استئصال شلل الأطفال إلى جدول أعمال جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين. ولكن وافق أعضاء مكتب المجلس التنفيذي على اقتراح الأمانة بإدراج **التقرير الخاص باستئصال شلل الأطفال**، والذي تم إعداده بالفعل، كوثيقة للإحاطة.

كما أوصى أعضاء مكتب المجلس التنفيذي بضرورة النظر في البند الحالي الخاص بـ "التحضير للاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها"، المقرر عقده في عام ٢٠١٨، تحت القضايا التي تحظى بأولوية استراتيجية.

الخطوات التالية

استجابةً لطلب مسؤولي المجلس، أكد مدير الأجهزة الرئاسية أنه سيتم وضع مواد إرشادية لمساعدة الدول الأعضاء في إعداد الاقتراحات المستقبلية بشأن بنود جدول الأعمال الإضافية على نحو أكثر اتساقاً. وينبغي أن تتضمن هذه الإرشادات تعليقات رفيعة المستوى من منظمة الصحة العالمية بشأن الاقتراحات، وليس تعليقات من البرنامج التقني المعني فحسب؛ وينبغي أن تتضمن هذه الإرشادات ما إذا كان قد سبق مناقشة القضية المعنية من قبل، والقرارات/ المقررات الإجرائية الحالية، والتأثير على منظمة الصحة العالمية من منظور الموارد.

ووفقاً للمادة ٨ من النظام الداخلي، حيث رأى المدير العام وأعضاء المكتب أنه من الضروري التوصية بتأجيل أو استبعاد الاقتراحات المتلقاة بشأن مسودة جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس، سيرد توضيح بشأن هذه التوصية في جدول الأعمال المؤقت المشروح. ووفقاً للمقرر الإجرائي م ت١٣٤(٣) بشأن

إصلاح المنظمة: أساليب عمل الأجهزة الرئاسية، سوف تُتاح المذكرات الإيضاحية والبيانات المؤيدة لجميع الدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة على منصة المنظمة على شبكة الإنترنت.

وأبلغ المدير العام مسؤولي المجلس بأن جدول الأعمال المؤقت المشروح للدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي، علاوةً على جدول الأعمال المؤقت الذي يوضح أرقام الوثائق، سيُرسل إلى جميع الدول الأعضاء مصحوباً بخطاب دعوة.

٣- استخدام أداة تحديد الأولويات

تم إطلاع مسؤولي المجلس على النتيجة الأولية لتحديد الدرجات التجريبي للاقتراحات الخاصة ببنود جدول الأعمال الإضافية. (وتم إطلاع أعضاء المكتب بعد انتهاء الاجتماع بوقت قصير على الحصيلة النهائية، بما في ذلك درجات المسؤول الذي لم يتمكن من حضور الاجتماع). ولوحظ وجود توافق عام مع حصيلة المناقشة بشأن جدول الأعمال المؤقت. وحيث لاحظ أعضاء المكتب أن مجموع الدرجات النهائية سيُدرج في تقرير الأمانة المقدم إلى المجلس التنفيذي حول التجربة، فقد أوصى أعضاء المكتب بعرض الدرجات في شكل نسب مئوية لا في شكل مجموع درجات.

وأدلى أعضاء المكتب بعدد من التعليقات الأولية حول خبرتهم في استخدام الأداة. فأشاروا إلى فائدة نظام تحديد الدرجات من حيث المبدأ، ولكنهم صادفوا تحديات في تطبيقه كقياس كمي محض. واعتُبِر النظام أداة معقدة مع وجود عدد من المؤشرات السلبية التي قد تحدث لبساً في تحديد الدرجات. وبدت عوامل معينة تكرارية، وأدى اتساع وتباين مدى الدرجات المحتملة لكل عامل إلى تعقد التحليل. وفي المجمل، وكما سيتم توضيحه بإسهاب تام في تقرير أعضاء المكتب، رأى أعضاء المكتب أن استخدام نظام مبسط بعدد أقل من المعايير سيساعد أعضاء المكتب في المستقبل بشكل أفضل. واقترح أعضاء المكتب أن تتولى إدارة التقييم في المنظمة استعراض الأداة وتنقيحها، وأشاروا إلى أنه سيتم إدراج هذه التوصية في تقريرهم.

ودعا رئيس الاجتماع أعضاء المكتب إلى إرسال تعليقاتهم المفصلة حول استخدام الأداة، بما في ذلك أقسامها المتعددة، إلى الأمانة، واقترح أن يجتمع أعضاء المكتب على هامش الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي في تشرين الثاني/ نوفمبر كي ينظروا في تقريرهم حول هذه المسألة حتى يتسنى تقديم التقرير إلى المجلس في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨.

٤- الاقتراحات بشأن تحسين أساليب عمل المجلس التنفيذي

أوضح ممثل المستشار القانوني بإيجاز العملية التشاورية حتى الوقت الحاضر بشأن طرائق وأساليب عمل المجلس التنفيذي والنظام الداخلي للمجلس التنفيذي وجمعية الصحة العالمية. وأشار إلى أنه تم تعميم وثيقة مشاورات تتناول مختلف الولايات في هذه المجالات على الدول الأعضاء في آب/ أغسطس، وذلك بهدف إثراء العملية التشاورية. (وثيقة المشاورات متاحة على شبكة الإنترنت على الرابط: http://apps.who.int/gb/CONSULT-Rules/index.html). وقد أُجريت مشاورة على شبكة الإنترنت على مدى ٣ أسابيع في حين عُقدت مشاورة وجهاً لوجه في ٢١ أيلول/ سبتمبر بجنيف بُثت عبر شبكة الإنترنت للدول الأعضاء غير الحاضرة في جنيف.

النظام الداخلي للمجلس التنفيذي

طلب المجلس التنفيذي (المقرر الإجرائي م ت١٤١(٨)) أن يتم "إعداد تحليل الأمانة للنظام الداخلي الحالي للمجلس التنفيذي والنظام الداخلي لجمعية الصحة العالمية فيما يتعلق بالبنود الإضافية والتكميلية والعاجلة وفقاً

للمقرر الإجرائي جص ع٦٩(٨)، وأن يعالج التحليل أيضاً النقاط الملتبسة والثغرات وأوجه القصور الأخرى في النظام الداخلي للأجهزة الرئاسية".

وفيما يتعلق بالاقتراحات المرتبطة بهذه الولاية (الواردة في القسم "جيم" من وثيقة المشاورات)، لوحظ أن تعليقات الدول الأعضاء تبين حتى الآن اهتماماً بالمضي قُدُماً بشأن البنود العشرة المقترحة جميعاً كي يُنظر فيها، وهي تحديداً: (أ) تقديم بيانات خطية للحفظ بالسجلات؛ (ب) التصويت من خلال وسيلة إلكترونية في الجمعية؛ (ج) أوراق الاعتماد في جمعية الصحة العالمية؛ (د) تجسيد المساواة بين الجنسين بشكل أفضل في لغة النظام الداخلي؛ (هـ) الحدود الزمنية لتقديم مشاريع القرارات والمقررات الإجرائية؛ (و) توضيح استحقاق التصويت بين المندوبين والأعضاء المناوبين والمستشارين الحاضرين في جمعية الصحة؛ (ز) أن تُجسد بشكل أفضل الممارسات المتوطدة بشأن المحاضر الموجزة والمحاضر الحرفية للجمعية؛ (ح) التقدم بالتماس لتعليق النقاش؛ ط) توضيح المصطلحات بشأن الجلسات العامة والخاصة للمجلس؛ (ي) مواءمة النظام الداخلي مع إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

وبناءً عليه، ستُدرج، عند الاقتضاء، صيغة محددة لتعديل النظام الداخلي في الوثيقة المعنية بهذه المسألة والتي ستُقدم إلى المجلس في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨.

التدابير الخاصة بتعزيز فعالية إدارة جدول الأعمال واتخاذ القرارات الاستراتيجية من جانب الأجهزة الرئاسية

أوصى أعضاء مكتب المجلس التنفيذي، في اجتماعهم مع المدير العام المنعقد في الفترة من ٣١ تموز/ يوليو إلى ١ آب/ أغسطس، بأن يُطلب من الدول الأعضاء أن تدلي برأيها بشأن الأدوار وأساليب العمل الخاصة بالمجلس التنفيذي وأعضاء مكتبه، وذلك بهدف تحسين الكفاءة والإنصاف في اتخاذ القرارات.

وتمت الإشارة، في معلومات محدثة مقدمة إلى أعضاء مكتب المجلس، إلى أن تعليقات الدول الأعضاء حتى الآن تبين غياب توافق الآراء في بعض المجالات والتأييد بالنسبة للبعض الآخر.

وفيما يتعلق بتحسين إدارة الوقت في جلسات المجلس، أعرب أعضاء المكتب عن القلق من أن المادة ٣، المعدلة في عام ٢٠٠٣ والتي تستهدف ضمان المشاركة الشاملة لغير الأعضاء في مداولات المجلس التنفيذي، قد تؤدي دون قصد إلى مشاركة أقل إنصافاً وإلى إطالة أمد الدورات في ضوء التفاوت بين البلدان في دعم وفودها لدى المجلس. واقترح أعضاء المكتب أيضاً أنه قد يتسنى توفير الوقت عن طريق قصر المناقشة على البنود المقدمة "للإحاطة" حيث يوجد بشأنها توافق آراء متوطد بشكل جيد وواضح.

وطلب أعضاء المكتب من الأمانة أن تتبادل مع هيئة المكتب وثيقة المشاورات وحصائل العملية التشاورية لتناولها بمزيد من المناقشة عند اجتماعهم على هامش الدورة الاستثنائية المقبلة.

٥- دورة إضافية مقترحة للمجلس التنفيذي

قدم المدير العام معلومات محدثة حول المناقشة المعنية بمسودة برنامج العمل العام الثالث عشر في اللجان الإقليمية. وأشار إلى أن العملية التشاورية الحالية ستنتهي في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، وإلى أن المدخلات كانت مفيدة وإيجابية، مع بناء توافق آراء بشأن استكمال عملية وضع برنامج العمل العام بحلول أيار/ مايو ٢٠١٨. وأوضح المدير العام بإيجاز رؤيته بشأن مواءمة برنامج العمل العام بشكل تام مع أهداف التنمية المستدامة، مع عرض بيان واضح للرؤية والمهمة والأولويات علاوةً على رسائل واضحة من شأنها أن تجمع معاً شتى أجزاء المنظمة، وتعزز عملية المواءمة على مستوى مختلف مجالات العمل، وتساعد الدول الأعضاء على إحراز التقدم

في المجالات الرئيسية. وتناول المدير العام بالوصف جدول أعماله بشأن التغيير الآخذ في التشكل بالفعل، وسلط الضوء على التحولات في أساليب عمل المنظمة والتي ستُجسد في برنامج العمل العام.

وتمت الإشارة إلى أن ١٣ دولة عضواً طلبت عقد دورة استثنائية للمجلس التنفيذي من أجل مناقشة برنامج العمل العام. وقد قطعت الأعمال التحضيرية الخاصة بتلك الدورة، والتي ستُعقد في ٢٢-٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، شوطاً كبيراً الآن. وأُجريت مشاورة على شبكة الإنترنت رغم أن الدول الأعضاء لم تستخدم حتى الآن سوى اللجان الإقليمية للتعليق على وثيقة المفاهيم الحالية. وسوف تصدر مسودة الوثيقة لمناقشتها في الدورة الاستثنائية في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو الوقت الذي سيُعاد فيه أيضاً فتح باب المشاورة على شبكة الإنترنت للدول الأعضاء فضلاً عن الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

وأعرب أعضاء المكتب عن تأييدهم لعقد مشاورة ثانية على شبكة الإنترنت حيث ربما لا تستطيع كل الدول الأعضاء في المجلس حضور الدورة الاستثنائية. وفيما يتعلق بالحصائل المتوقعة، رأى أعضاء المكتب أن الدول الأعضاء تتطلع إلى وثيقة استراتيجية مركزة ومختصرة تسلط الضوء على الدور القيادي في مجال الصحة، وتنشد توافق الآراء اللازم كي تعمل المنظمة وفق الجوانب المعيارية لأهداف التنمية المستدامة.

وشجع أعضاء المكتب المدير العام على مواصلة المشاركة مع أعضاء المجلس التنفيذي، وعلى الاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء على فهم رؤيته بشأن المنظمة، وعلى تشجيع استخدام برنامج العمل العام كبرنامج للتغيير بالنسبة للدول الأعضاء أيضاً. وأعرب أعضاء المكتب عن الأمل في أن تصف الدورة الاستثنائية كيف سيُطبق برنامج العمل العام على العمل المشمول في الميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩، وألا يُؤجل التنفيذ إلى الثنائية التالية.

وأعرب المدير العام عن أمله في أن يعزز برنامج العمل العام رؤيته بشأن إعادة تعريف دور مسؤولي المجلس، ودور المجلس نفسه، حيث إن التحول المتصور في عمل المنظمة سيقتضي تحولاً مصاحباً في تصريف الشؤون. وأكد المدير العام مجدداً على إيمانه بأن دور أعضاء المكتب يتيح إمكانيات كبيرة بوصفهم جسراً يربط بين دورات المجلس التنفيذي وأن لديهم الكثير ليسهموا به عن طريق تعزيز التواصل مع زملائهم الإقليميين الموجودين في المجلس ومن خلال توثيق أواصر المشاركة مع الأمانة. ويمكن أن ينظر المجلس نفسه في تحسين وظائفه الاستراتيجية بعدة طرق، بوسائل منها تعزيز دور أعضاء المجلس في التنسيق مع الإقليم الذي يتبعونه وتمثيل ذلك الإقليم. واقترح المدير العام تشكيل فرقة عمل صغيرة/ فريقاً عاملاً صغيراً لبحث هذه المسألة واقتراح الآليات الممكنة كي تنظر فيها الأجهزة الرئاسية.

واتفق أعضاء المكتب على أن يصبح هذا الأمر عملية تغيير متواصلة، وأوصوا بمواصلة الانخراط في موضوع إصلاح تصريف الشؤون في كل مناسبة، بما في ذلك الجلسات الإعلامية للبعثات واللجان الإقليمية.

٦- اختتام أعمال الاجتماع

وجه المدير العام الشكر لمسؤولي المجلس على التزامهم تجاه عمل المجلس التنفيذي، وعلى إسهاماتهم في عملية التغيير الجاري استهلالها في منظمة الصحة العالمية.